

الكولونيالية ومسألة النخب المحلية: دراسة حالة: تجربة ليوطي الاستعمارية في المغرب

Colonialism and Local Elites: Lyautey's Colonial Experience in Morocco as a Case Study

Mouhcine Aamimri, Sidi Mohammed Ben Abdellah University, Faculty of letters and Human Sciences Fes, Morocco

Tarik ElFalih, Abdelmalek Essaadi University, Faculty of letters and Human Sciences Tetouane, Morocco

Corresponding Author: Mouhcine Aamimri, **E-mail:** maamiri@lpvm.org

RECEIVED: 20 October 2024

PUBLISHED: 09 November 2024

DOI: 10.32996/bjpsh.2024.4.2.4

Abstract

This article presents a thorough analysis of the dynamics that developed between the Moroccan makhzen elites and the French Resident General Hubert Lyautey during the period of the French protectorate in Morocco (1912–1956). The article examines how Lyautey, by employing carefully crafted strategies, effectively utilized the Moroccan elite as a pivotal tool for strengthening colonial dominance, all the while preserving the traditional and social values inherent in Morocco. The makhzen elites represent a pivotal component of the traditional Moroccan framework, having wielded considerable administrative and religious authority before the advent of the protectorate, thus justifying their prominent role in this analysis. The article suggests that these elites stood at a crucial juncture, where they had to decide between opposing French dominance and collaborating with the colonial administration to preserve their status and privileges. Lyautey upheld the conventional social and political structure, leveraging this context to advance the execution of colonial policies. As a result, a considerable portion of them chose to engage in collaboration. The article highlighted the "dual cooperation policy" that Lyautey put into practice. He upheld various conventional administrative frameworks, such as the Sharia judiciary and the Emirate of the Faithful, thus presenting himself as a guardian of authentic Moroccan values. This approach ensured the relative stability of the country during that period by striking a delicate equilibrium between the enforcement of French authority and the maintenance of the traditional Moroccan regime's outward appearance. The article says that the makhzen elites weren't just tools of colonial power; instead, they showed that they could negotiate to protect their own interests in a colonial setting. In this light, it's clear that Lyautey's relationship with these elites was more than just dependence; it was a complex one characterised by mutual interests that overlapped. This research reveals a deep understanding of the complexities of power within the context of colonialism, illustrating how France leveraged local traditional forces to bolster its colonial endeavours while refraining from dismantling or supplanting them. This methodology played a significant role in shaping the distinctive identity of the French colonisation in Morocco.

Keywords: French Colonialism, Protectorate, Hubert Lyautey, Makhzen Elites, Colonial Dynamics

الملخص:

يقدم هذا المقال تحليلاً معمقاً للعلاقة التي نشأت بين المقيم العام الفرنسي هوبير ليوطي والنخب المخزنية المغربية خلال فترة الحماية الفرنسية في المغرب (1912-1956). ويناقش المقال كيف استطاع ليوطي، بفضل استراتيجياته المدروسة، توظيف النخب المخزنية كأداة محورية في تعزيز السيطرة الكولونيالية، دون التفريط في القيم الاجتماعية والتقليدية المغربية. تحتل النخب المخزنية موقعاً مركزياً في هذه الدراسة، كونها شغلت مناصب إدارية ودينية هامة قبل الحماية، مما جعلها مكوناً أساسياً في النظام التقليدي المغربي. وفقاً للمقال، وجدت هذه النخب نفسها أمام مفترق طرق؛ فإما أن تتعاون مع الإدارة الاستعمارية لتخافظ على مكانتها وأمتيازاتها، أو تقاوم الهيمنة الفرنسية. اختار العديد منها التعاون، حيث استغل ليوطي هذا الموقف للحفاظ على النظام الاجتماعي والسياسي التقليدي، ما ساهم في تسهيل تنفيذ السياسات الكولونيالية. أبرز المقال "سياسة التعاون المزدوج" التي انتهجها ليوطي، إذ احتفظ بالعديد من الهياكل المخزنية التقليدية مثل القضاء الشرعي وإمارة المؤمنين، وقدم نفسه كحامي للقيم المغربية الأصيلة. ساعد هذا التكتيك في خلق توازن بين فرض السيطرة الفرنسية والحفاظ على الواجهة التقليدية للنظام المغربي، وهو ما ضمن استقراراً نسبياً في البلاد خلال تلك الفترة. يستخلص المقال أن النخب المخزنية لم تكن مجرد أدوات في يد السلطة الكولونيالية، بل كانت تملك القدرة على التفاوض للحفاظ على مصالحها داخل الإطار الاستعماري. في هذا السياق، يتضح أن العلاقة بين ليوطي وهذه النخب لم تكن مجرد علاقة تبعية، بل علاقة معقدة تتداخل فيها مصالح متبادلة. يعكس هذا البحث الفهم العميق لديناميكيات السلطة في ظل الكولونيالية، حيث يُظهر كيف استغلت فرنسا القوى التقليدية المحلية لتعزيز مشروعها الاستعماري دون السعي إلى تفكيكها أو استبدالها، مما أضفى طابعاً مميزاً على طبيعة الحماية الفرنسية في المغرب.

الكلمات المفتاحية: الاستعمار الفرنسي، الحماية المغربية، هوبير ليوطي، النخب المخزنية، الديناميكيات الكولونيالية..

مقدمة

شكلت معاهدة الحماية 30 مارس 1912 الإطار القانوني الذي منح لفرنسا صلاحية التدخل في المغرب باسم السلطان، إذ أنهت موافقة السلطان مولاي عبد الحفيظ على توقيعها مرحلة التردد، التي ميزت النشاط الدبلوماسي الفرنسي ما بين 1902 و1912. لتحل محلها مرحلة جديدة انكشف معها الغموض، واتضحت الرؤية السياسية لمستقبل الحماية الفرنسية على المغرب، بغية إنشاء نظام جديد أساسه الاستقرار والأمن، وإدخال إصلاحات حديثة على جميع مرافق الدولة المغربية: الإدارية، والقضائية، والتعليمية، والاقتصادية، والمالية، والعسكرية، باستثناء الشأن الديني الذي اعتقد منظرو نظام الحماية بأهمية المحافظة عليه دون المساس به، مع مراعاة احترام هيبة السلطان التقليدية. فاتخذ المسؤولون الفرنسيون من "القائد والطريقة والأداة" دليلا لعملهم، واعتمدوا عند تشكيل مشروعهم الاستعماري على منظور جديد، جعل من مصلحة الدولة الحامية ترك قدر معين من الحرية للدولة المحمية، بغية تفادي كل ما من شأنه أن يعرقل التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تنشأ فرنسا تحقيقها في المغرب.

1- ليوطي ونخب المخزن

فرضت الظرفية الدولية المضطربة، خلال نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، على حكومة باريس العمل على وضع مجموع السلطات المنبثقة عن النظام الجديد في يد ممثلها بالمغرب، لتمكينه من حسم القرارات وتنفيذها بقدر كبير من السرعة والمرونة، حيث احتكر المقيم العام حق إدارة جميع المصالح الإدارية في الإمبراطورية سواء منها المتعلقة بالمصالح الفرنسية أو المغربية؛ فتحمل مسؤولية السياسة الداخلية للحماية، وامتلك صلاحية تدبير السياسة الخارجية للمخزن الشريف، كما تكلف بالتنسيق بين هاتين المصالحتين (LANITE, 2011). وعلى هذا الأساس وقع اختيار حكومة بوانكاري (Poincaré) على الجنرال كالياني (Galiéni) لتكليفه بمهمة تمثيلها في المغرب، بحكم الشهرة الكبيرة التي تمتع بها داخل الأساط الاستعمارية، بفضل النجاح المبهر الذي حققه أثناء قيادته لحملة التوسع الفرنسي في مدغشقر، إلا أن وضعه الصحي حال دون تلبية هذا التكليف، في حين اقترح على الحكومة الاعتماد على شخص هو بير ليوطي، لملاً هذا المنصب على ضوء التكوين والتجربة التي راكمها هذا الأخير إبان مرافقته له، حيث تلقى تكوينه الأساسي في مدرسة هذا القائد الشهير، التي تتبنى نظرية استعمارية أساسها العودة إلى الأصل، والتكيف مع الظروف الخاصة لحقل الاشتغال الجديد، كما راكم ليوطي تجربة هامة باشتغاله على الحدود المغربية الجزائرية، حيث زاول على التوالي رئاسة المقاطعة الجهوية لعين الصفرة ومقاطعة وهران، وهي تجربة لم يماثلها قيمتها سوى شغفه بالسياسة الأهلية التي كرس لها النصيب الأكبر من مساره المهني في المغرب¹.

طلبت حكومة باريس من مقيمها الجنرال ليوطي مباشرة بعد تعيينه مقيماً عاماً للإدارة الفرنسية في المغرب، إعداد تقرير مفصل يستعرض من خلاله تصوره للسياسة الفرنسية التي يزمع تطبيقها في المغرب. وهكذا شرع ليوطي بمجرد قدومه إلى المغرب في 28 أبريل 1912 في إنجاز دراسة سيكولوجية عن ساكنة المغرب، مرتكزا بالخصوص على إنتاجات البعثة العلمية، فبدى أنه كان مقتنعا بأن فكرة النجاح في القيادة رهين بالفهم الجيد لخصوصية الجماعة موضوع القيادة، وبناء على ذلك أكد على أهمية تنزيل برنامج خاص للتدخل في المغرب، يمزج بين ما هو عسكري وسياسي واجتماعي، هدفه تهدئة البلاد باسم السلطان من أجل إخضاع القبائل لسلطة المخزن المركزي (محمد المعزوي، 1987)، واستئناف الأنشطة الاقتصادية (LANITE, 2011). فجاء تقريره مرسخا لمبدأ الرقابة الذي يميز نظام الحماية ويجعلها مناقضة لنظام الإدارة المباشرة؛ بحيث تحتفظ الدولة الشريفة بمؤسساتها وتحكم وتسير نفسها بعناصرها الخاصة، مع مراقبة السلطة أوروبية التي تعوضها على مستوى التمثيلية الخارجية، كما تدبر إدارة جيشها وماليتها وتوجه نموها الاقتصادي. كما اتضح لليوطي للتباينات الجغرافية والديمقراطية الأصيلة التي يعرفها المجال المغربي، مشيراً في تقريره إلى عدم إمكانية اعتماد سياسة موحدة في المغرب. وهو وما استدعى من وجهة نظره اعتماد سياسة استعمارية وفق نموذجين مختلفين:

- يتعلق الأول بحصر الوجود الفرنسي بشكل تام في المناطق المحتلة التي تشمل كلا من: الشاوية ونواحيها، ومنطقتا الرباط وفاس، التي تحد شمالاً بمنطقة الحماية الإسبانية، وجنوباً ببلاد زيان، مع تأمين استقراره وحماية نظامه السياسي والاجتماعي والاقتصادي (LANITE, 2011).
- ويخص النموذج الثاني المناطق التي لم تكن احتلت بعد، والتي اقتضت الظروف السياسية جعلها محايدة، وذلك بإسناد مهمة تدبير شؤونها للقواد الكبار أمثال: الكلاوي في مراكش، وأنفلوس في موكادور، وعيسى بن عمر في أسفي، الذين استرضتهم الإدارة الفرنسية بضمان استمرارية سلطتهم وعبر الاستجابة لجميع مطالبهم وتحقيق مختلف مصالحهم (LANITE, 2011).

يمكن القول إن ليوطي أسس تصوره انطلاقاً من فهمه العميق لمدى قوة العهد الذي ربط المغاربة بالسلطين العلويين لمدة تزيد عن أربعة قرون، والذي كان يمنح السلطان الشريف قدسية وهيبة سياسية، لذلك رأى أن حماية السلطان والاحتفاظ بمكانته والتحدث باسمه، من شأنه أن يكسب فرنسا تعاطف الساكنة المسلمة منها، كما وجد ليوطي في النهج الذي اتبعه سلاطين المغرب في التعامل مع الزعماء الكبار باستمالتهم والتحالف معهم بهدف تأمين ولاء القبائل للمخزن وسيادة النظام وتحقيق الأمن، نموذجاً يمكن اعتماده في تدبير الشأن الداخلي لبعض المناطق المغربية دون المساس به، مع حصر دور الإدارة الفرنسية فقط في ممارسة الرقابة المرنة.

1-1- الفكر الاستعماري لليوطي والمخزن الشريف

ظل ليوطي يردد طيلة مدة إقامته في المغرب بقناعة كبيرة أن الاستناد على ما هو تقليدي وثابت في نظام حكم المغرب واجب ومقدس، كلما تعلق الأمر بالسلطان ورجال قيادته، أي المخزن، ففي منظوره كانت فرنسا لا تبحث عن تدمير هذا النظام وإعادة بنائه، بل عملت على تقوية حالة الأشياء الموجودة فعلياً، من أجل تسخيرها لمصلحتها ولسياستها التوسعية (امحمد) مالكي، 1994 ص.3. (غير أن ما سعى إلى تطبيقه ليوطي في حقيقة الأمر ناقض جلياً التصور الأول الذي وضعه منظرو المشروع الاستعماري الفرنسي اتجاه علاقة الإدارة الفرنسية بالأعيان المغاربة، حيث

¹ Service historique de défense a vincienne. Expositions coloniale internationale de Paris de 1931, Les opérations militaires au Maroc. Imprimante nationale : Paris, p.49.

اقتضى إسناد الإدارة داخل المناطق المحتلة إلى موظفين مدنيين فرنسيين، يساعدتهم نواب السلطان في أداء مهامهم دون أن تكون لهؤلاء أية علاقة بالقواد الكبار؛ تجنباً لإحداث أي أرسقراطية من الساكنة المحلية قادرة على تهديد التواجد الاستعماري، كما اقتضى هذا التصور تطبيق ما يسمى بـ "سياسة القبائل"، في البلاد غير الخاضعة لنفوذ السلطان وخصوصاً تلك الناطقة بالأمازيغية، خدمة لمصلحة السلطان ومراعاة لأصالة الأمازيغ، ودون إخضاعهم عنوة لنظام لا يعترفون به (Roger GRUNER, 1984, P.20). فكان الاعتقاد السائد لدى منظري الحماية الفرنسية، يتلخص في تجاوز الزعامات المحلية، وعدم السماح لها بتجميع قدر من السلطة، وهو أمر مبرر باعتبار أن الهدف المعلن من قبل مؤسسة الحماية؛ هو إعادة تجميع السلطة، ومركزتها في يد السلطان، لكن حقيقة النظام الجديد الذي حدد معالمه ليوطي غير من هذا التصور، فعوض تدمير إمكانات هذه الزعامات المحلية، قامت بنقيض ذلك، حيث جددت الثقة في أغلبيهم، مانحة إياهم صلاحيات تجاوزت في بعض الحالات صلاحيات السلطان نفسه. وهو ما انكشف في 4 يونيو 1912 بعدما اقترحت الإقامة العامة على وزير الشؤون الخارجية الفرنسي، تقسيم التراب المغربي إلى دوائر إقليمية كبيرة يحكمها خلفاء السلطان، تحت مراقبة عناصر من الإدارة الفرنسية، يتم اختيارهم من الضباط السامون والجنرالات، أما القبائل المجاورة للموانئ والمدن الساحلية المحيطة، فيعهد أمر إدارتها إلى الباشاوات تحت مراقبة المفوضين الفرنسيين (Roger GRUNER, 1984).

بدأت فرنسا تطبيق مشروعها في المغرب تحت غطاء "حماية السلطان"، رافعة شعار إعادة تأهيل مؤسسات الدولة الشريفة، ووضع حد للفوضى التي تحول دون تقدم البلاد، فتحملت فرنسا بعد توقيع معاهدة الحماية مسؤولية بناء دولة مغربية جديدة، ليتحتم عن هذا الوضع الجديد؛ ضرورة خلق وحدة مزدوجة لبلاد شاسعة المساحة ومجزأة بسبب حروب أهلية استمرت حسب المنظور الاستعماري لعدة قرون خلت؛ وهكذا عملت على إخضاع القبائل المنشقة عن السلطة المركزية، باعتماد الدبلوماسية، أو القوة العسكرية وإخضاعها لسلطة السلطان، في حين قدم ليوطي نفسه كخادم للسلطان، يبتغي مساعدته على استعادة سيادته وتعزيز سلطة نفوذه وتحقيق النظام والأمن (Lyautey, 2012, p.102).

لكن سرعان ما ستطفو على السطح تناقضات نظام الحماية ومعها مواقف ليوطي في شقها الخاص بواجباته اتجاه السلطان مولاي عبد الحفيظ، حيث قرر إبعاده عن عرش المغرب تحت علة عدم ملاءمته لمواصلة تأمين دور الحاكم، فأقترح استبداله بالسلطان مولاي يوسف الذي أظهر نوعاً من التعاون مع إدارة الحماية، تمكن من خلاله ليوطي في ظل الظروف المضطربة، التي تلت توقيع معاهدة الحماية، من تحقيق عدد من المكاسب التي استدعت بالخصوص استصدار ظواهر شريفة موقعة باسم السلطان (Lyautey, 2012).

وهكذا تدارك ليوطي الوضع مصرحاً بشكل رسمي للأوساط الباريسية أن مسألة إبعاد السلطان مولاي عبد الحفيظ عن العرش، لا تمثل تراجعاً عن موقفه اتجاه دور السلطان داخل النظام الجديد، أو تعديلاً في السياسة المزمع اعتمادها، بل حصل ذلك نتيجة موقف شخصي اتجاه شخص مولاي عبد الحفيظ، مؤكداً لازمة الشهيرة "لا نحكم المغرب بدون السلطان" (Bouchta et Zora EL BAGHDADI, Christian RICHARD, 1936, P.121-122). وهو ما يمكن تبريره من خلال مبادرته إلى إقناع السلطان الجديد مولاي يوسف بحقيقة تقاطع أهداف الحماية مع مصالح السلطان، وبأهمية الحفاظ على جميع العناصر القديمة في مراكزها التقليدية².

1-2 ليوطي ومبدأ الشراكة مع المخزن الشريف

وجد ليوطي نفسه على ضوء تجارب فرنسا الاستعمارية في الشمال الإفريقي عامة، وبعد تدخلها الدموي في منطقة الشاوية، مجبراً على إعادة تأهيل المخزن بعدما ساهمت موكلته فرنسا بشكل كبير في زعزعة أسسه وتعميق انقسامية عناصره، فكان يدعو إلى أهمية إنعاش المؤسسات التقليدية واستخدامها تحت مراقبة السلطات الفرنسية، دون النقص من هيبتها، ودون التغيير في صفاتها، فحرص في هذا الاتجاه على المحافظة على تتبع التقاليد المخزنية المعتمدة أثناء تعيين كبار شخصيات المخزن قبل توقيع معاهدة الحماية، وجعل الالتزام بتفويضاتها من أولويات السياسة الأهلية. وهو ما يسهل رصده بتتبع المراسيم المخصصة لإعادة تعيين السي الحاج محمد المقرئ بتاريخ 31 غشت 1917 صدرت أعظمياً للمخزن، حيث استقبل عند قدومه من فاس بسيارته في ميناء سلا من قبل حاسب السلطان، ووزراء وموظفو المخزن المركزي، وأيضاً من قبل مستشار الحكومة الشريفة، ومن قبل رئيس المصلحة السياسية في الإقامة العامة، ثم امتطى الجواد المخصص له، وتوجه إلى إقامته محاطاً بجميع الشخصيات التي جاءت للقائه، وفي الغد استقبل السي المقرئ من قبل السلطان، الذي منحه ظهر تعيينه، ثم شرع في تنصيبه في وظيفته كصدر أعظم برعاية من الحاسب السلطاني وفق البروتوكول الشريف³، والملاحظ كذلك أن الإلتزام بالتقاليد المخزنية قد شملت أيضاً هوامش الإمبراطورية الشريفة، فجاءت التعليمات عند قدوم المقرئ إلى جهة مراكش ذات الخصوصية النوعية باعتبارها معقلاً للقواد الكبار على الشكل الآتي:

➤ أولاً: ترحب السلطات المحلية الفرنسية والأهلية بالصدر الأعظم عند الدخول إلى المدينة، ثم يرافقه موكب من الخيالة إلى مكان إقامته.

➤ ثانياً: تقدم فرقة من المشاة، مشكلة من 15 إلى 20 عنصر، له التحية عند وصوله إلى باب إقامته ويغادرون بعد ذلك.

➤ ثالثاً: يتوجه الزعماء المحليون لتوديع معاليه عند مغادرته ودون اتخاذ تدابير خاصة.

² جاء خطاب ليوطي الموجه للسلطان مولاي يوسف بمناسبة توليته عرش المغرب مؤكداً على نيته في الشراكة مع مؤسسة السلطان بقوله: "إنه بالنسبة لي لشرف كبير وسرور عظيم، أن أحمل إلى جلالكم تهاني حكومة الجمهورية الفرنسية بمناسبة تربعكم على العرش، وأمانيتها بالازدهار خلال مرحلة ملككم، كنت أرغب في إبلاغكم هذه التهاني منذ الأيام الأولى لتوليكم السلطة بفاس، لكن كما تعلمون جلالتم الظروف السياسية والعسكرية التي جعلتني أتواجد بعيداً عن المدينة، [...]، حققت الكتيبة الفرنسية بمساعدة الساكنة المحلية، والقواد الأوفياء لأسس النظام والقانون انتصارات واضحة، ونال مثيرو الفتن العقاب الذي يستحقونه، ففي أقل من شهر عن توليتكم على العرش، أصبحت سلطة جلالتم معلن عنها ومتعارف بها في جميع مدن المغرب، فرغم الاضطرابات التي تعرفها البلاد والساكنة المحلية، بدأت مرحلة حكمكم في ظروف جيدة أكثر مما كان متوقفاً، فكل مجهوداتي ومجهودات شركائي ستخصص لمساعدة جلالتم حتى يعم السلم والنظام والعدل على مملكتكم

³ A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat, Série M/ Carton N°1, Dossier N°3, Personnalités marocaine 1917- 1922, Secrétariat général de gouvernement chérifien, Lettre N°1363 du Résident Général au Ministre des affaires étrangères, A.S. du Grand Vizir, Rabat, en date du septembre 1917, p.1.

➤ رابعا: يصاحب رؤساء المصالح المعنية الصدر الأعظم طيلة مدة إقامته⁴.

اقتنع ليوطي أن اختيار زعماء مغاربة لتولي تدبير شأن القبيلة سواء في المناطق ذات اللسان العربي، أو الأمازيغي كفيل بتحقيق الأمن والاستقرار وإرساء النظام، شريطة توفر عنصر الكفاءة في العناصر المرشحة لقيادة زملائهم، وإقحام الصيغة التراتبية على النسق المخزني (القايد- الخليفة- الشيخ)، وأكد على دعم هذه الآليات التي تؤمن تنظيم المجتمع المغربي وخاصة في شقه القبلي، إذ يُفترض في جميع المجتمعات القبلية، وعلى جميع مراتبها، ضرورة تواجد زعماء الساكنة المحلية؛ من أجل إخضاع وتأطير وحماية وتوجيه المغاربة. Rivet , Daniel (1988)

حسم ليوطي موقفه من أهمية الاحتفاظ بالنخب المخزنية التقليدية داخل نسق السلطة، ثم شرع في التنقيب على زعماء محليين قادرين على تأمين دور الوساطة ما بين الإقامة العامة والساكنة المحلية، من بين المتضامنين مع المسألة الفرنسية. فعلى الرغم من وضوح معالم هذه الفئة باعتبارها من الخاصة التي تتميز عن العامة، إلا أن الأمر اكتسب بعدا أكثر تعقيدا، إذ استدعت عملية الانتقاء في بدايتها، ضرورة اختيار عناصر تجمع بين حس التقاليد وقابلية التحديث، أو العصرية Rivet , Daniel (1988)، والملاحظ أن درجة صعوبة مهمة تحديد الأعيان، الذين تم استهدافهم من قبل الإدارة الفرنسية تباينت بشكل كبير بين القبائل والمدن، فإذا كانت طبقة القواد في القبائل، التي تسود التجمع التقليدي للفلاحين قد حسمت الاختيار لصالحها دون غيرهم من الأعيان، فإن الأمور كانت أكثر تعقيدا على صعيد المدن، حيث اتسعت قاعدة الاختيار لتشمل فئات متعددة منهم التجار والعلماء وكذا رجال الدين.

حرص ليوطي في إطار سياسة التعاون مع الزعماء المحليين، على إخفاء حقيقة مؤسسة الإقامة العامة، باعتبارها مفوضية استعمارية ترمي إلى إقامة نظام استعماري قار، إذ عَمل على تقديمها في صفة هيئة سياسية ينحصر دورها في مراقبة ممارسة السلطة من قبل نخب المخزن للرفع من فاعليتهم، فابتغى إنعاش سيادة المخزن على النحو الذي يستمر من خلاله المغاربة في تسيير شؤونهم، أو على الأقل خلق وهم لديهم بذلك، تحت رقابة فرنسية تمارس بشكل ضمني وغير مباشر، ردد ليوطي طيلة مقامه على رأس الإقامة العامة عددا من الصيغ التعبيرية التي عكست تصوره اتجاه النخب المخزنية من قبيل: سياسة الشراكة، أو سياسة اليد الممدودة، أو سياسة التعاون، وكانت سياسته هذه ترمي إلى إعادة إنتاج ممثلي السلطة المخزنية الذين يمكن الاعتماد عليهم في تأطير الساكنة، والحفاظ على استقرار النظام الاجتماعي (LANITE, 2011). ويبدو أنه سرعان ما تمكن فعليا من جعل هذه النخب المتضامنة معه تعتقد بصدق علاقة التعاون والشراكة التي يناهز بها، لدرجة إن بعض القواد نوهوا بصداقتهم مع الفرنسيين في أحلك الظروف؛ فقد وصف القواد مقتل أقاربهم في مواجهات حروب التهدة، بأنه موت مقدس "استشهاد" في سبيل إرساء النظام المخزني.

شكلت الحرب العالمية الأولى (1914-1918) أول محطة لاختبار مدى نجاعة سياسة ليوطي؛ فعكس كل الأخبار التي كانت تنبئ بانحصار الوجود الفرنسي في شمال إفريقيا بفعل تأثيرات الحرب على المتربول الفرنسي، نجح ليوطي ليس فقط في الحفاظ على الوجود الفرنسي بالمغرب، بل أيضا في دعم المتربول في حربه بآلاف الجنود المغاربة الذين أسهموا إلى حد كبير في تحقيق النصر. مما دفع بالحكومة الفرنسية إلى ترقية من رتبة جنيرال إلى ماريشال في 19 فبراير 1921.

ربط ليوطي نجاحه باعتماد إدارته على الاختراق الاقتصادي، والأخلاقي للساكنة المحلية، وبشراكة واضحة المعالم، تعتمد إشراك عناصر مغربية في تدبير الشأن المحلي مع احترام تام لعوائدهم وتقاليدهم، وليس بالاستخدام المفرط للقوة أو بالاقتصار على ترديد الشعارات الفرنسية الداعية إلى التشبث بقيم الحرية. بحيث كان يرى في المغرب البلد المناسب لنظام الحماية الذي تكمن خاصيته الأساسية في التعاون والشراكة الضيقة للعرق المحلي مع العرق الحامي، وفي احترام متبادل أساسه المحافظة الدقيقة على المؤسسات التقليدية (LANITE, 2011). لكن لم يخف ليوطي في الوقت ذاته توجهه من مدى قدرة النظام الجديد الذي وضعه على تحقيق مصالح فرنسا في المغرب، كما لم يكن متأكدا من قدرته على الصمود أمام الضغوط التي تفرضها وقائع الأمور داخل المجال المغربي وخارجه، حيث غالبا ما كان موقف الساكنة المحلية يتخذ شكل مقاومة مسلحة شرسة، كما أن مصالح المستوطنين والتجار الأجانب وخاصة الفرنسيين منهم طالما تعارضت مع تصور الحماية في تدبير الشأن المغربي، إضافة إلى تعليمات رجال السياسة في باريس غير المقتنعين بالاستمرار في العمل تحت غطاء الإدارة غير المباشرة. لذلك وجد نفسه مجبرا على التسريع في وثيرة إعادة تشكيل السلطة الشريفة على مختلف مراتب التسلسل الإداري، وجعل الشريك المغربي ملتزما بالسياسة المتبعة من قبل الإقامة العامة بهدف إظهار مزاي هذا النظام قبل اتخاذ قرار التخلي عنه، فيمكن القول إن ليوطي لم يكن لديه مخططا شاملا لنظام الحماية في المغرب، وإنما قوة الواقع هي من فرضت عليه السياسة الأنسب لعمله في المغرب (المسلاتي، 1986).

جعل ليوطي من مبدأ الشراكة مع النخب المخزنية نهجا سياسيا موحدا، فحث موظفي الحماية على التزامه في مختلف المستويات المركزية والجهوية والمحلية، كما لم يهمل التباينات القائمة بين الأوساط المغربية، إذ لطالما نبه المراقبين المدنيين وضباط الشؤون الأهلية على مستوى الجهوي أو المحلي، فعلى الرغم من اعتماد مبدأ الشراكة بشكل دائم في إطار الإدارة غير المباشرة، لكن الوسائل المعتمدة لتحقيق هذا الهدف كانت متغيرة وفق الاختلافات، التي يفرضها تباين الخصائص بين الجهات سواء المدنية أو العسكرية في مختلف أنحاء المغرب؛ فبالنسبة لما أسماه بالمغرب النافع حيث السهول والمدن الكبرى التي يسهل التحكم فيها من الناحية النظرية، تمارس السلطة نظريا ومباشرة من قبل المخزن، في حين في المغرب غير النافع، وغير الخاضع (بلاد السبية) في الجبال وأغلب العالم القبلي، فنجد السلطة متركزة بين أيدي الأسياد الأقوياء، وهم قادة من الساكنة المحلية يتمتعون بقدر كبير من الاستقلالية التي تحمل خاصية "فيودالية"، فمثلا كان قواد الجنوب يمثلون قوة حقيقية فرضت على المقيم العام التنسيق والتشاور والتعاون معهم بدرجة يمكن اعتبارها من الوجهة السياسية والعسكرية معاملة مماثلة لما كان عليه الأمر مع السلطان.

اعتمد ليوطي خلال توغل القوات الفرنسية في المغرب على تهدة متبصرة ومنظمة، أساسها تفادي الدخول في مواجهات مسلحة مع الساكنة قدر المستطاع، وتجنب أخذ هذه الحملات العسكرية لصفة الغزو، فكان تنزيل مخططه هذا وتكييفه مع الوضعية المغربية، يستدعي منح هوية مميزة للقيادات العسكرية والسياسية على المستويين الجهوي والمحلي، لجعلها قادرة على إنجاز العمل السياسي المنشود داخل مجالات

⁴ Ibid

تدخلها، حيث قسم المغرب إلى مناطق مدنية وعسكرية، قسمت بدورها إلى دوائر تعهد إدارتها إلى ضباط سامون، يسهرون على تنظيم العمل السياسي والعسكري بها، فكان تحقيق التغلغل العسكري يتم بدعم من العمل السياسي، حيث يسير العملان في توافق فيما بينهما. (بوزيطة، 2007)
(فيمكن القول أن التوغل الفرنسي في المغرب، قد استند على ما تفرضه الظروف المحلية والوسائل المتاحة، من خلال التنسيق المتناغم ما بين العمل العسكري والعمل السياسي، عن طريق التواصل الدائم مع مصلحة الاستخبارات، فكان الرهان الحقيقي لدى ليوطي يتلخص في كسب ثقة الساكنة المحلية في كل المناطق المقترحة، ثم العمل على استقطاب البقية المقاومة ودون استعمال القوة.

اتخذ ليوطي في إطار سياسته الأهلية مبادرة تأسيس المجالس البلدية في المدن تجسيدا لتصوراته حول مبدأ التعاون والشراكة مع النخب الحضرية، فكانت فاس المحطة الأولى للتطبيق، باعتبار وجود عنصرين أحدهما مسلم والآخر يهودي، فتأسس بها أول مجلس بلدي منذ خريف 1912، مثلته جماعة محصورة العدد، إلا أنه سرعان ما ظهر التنافس بين المرشحين المقترحين لتجديد نصف أعضاء المجلس عند نهاية كل سنة، وهو ما جعل الاعتقاد عاما لدى الأوساط الباريسية بأن أهل فاس قد انصاعوا فعليا لسياسة ليوطي الأهلية. وبذلك تمكنت الإقامة العامة من تسهيل انتزاع المصادقة على الإصلاحات التي تنوي القيام بها، وإقناع أهل فاس بقبول الإصلاحات التي اقترحت على منتخبيهم بشكل أسهل وأحسن من فرضها مباشرة. فكان مجلس فاس أول محاولة أصيلة للشراكة وبمثابة الكاشف عن رد فعل الرأي العام المغربي من الشراكة مع مؤسسة الحماية، ثم أيد مسألة توسيع المجالس البلدية على جميع المناطق الحضرية المخزنية، لإقرار مبدأ الشراكة، معتبرا هذه المرحلة بمثابة بداية تكوين تدريجي لأسس الحكم الذاتي. إذ سعت الإقامة العامة إلى تخصيص حصة هامة من تسيير الشؤون البلدية لفائدة أعيان الساكنة المحلية بمنحهم تمثيلية ثابتة ضمن اللجان الفرعية المشكلة من قبل البلديات (مثل لجنة الميزانية، أو الصحة، أو المناقصات)، وذلك بهدف تقسيم المهام، فأصبحوا يمارسون بدورهم عمليتا الفحص والتقرير خلال هذه الجلسات، التي اعتبرها ليوطي بدايات للمغاربة في آليات تخطيط المدن والحداثة الحضرية. حيث أصر ليوطي على إدماج كل أعضاء مجالس المدينة القديمة في كل من فاس والرباط وسلا ومكناس والدار البيضاء، الذين كانوا يشغلون مناصب أمين الأملاك، وناظر الجبوس، وأمين المستفاد، والمحتسب قبل توقيع معاهدة الحماية، ضمن اللجان الفرعية المشكلة للمجالس البلدية، بهدف الحفاظ لهم على نصيب مهم من الممارسة الإدارية، فلم تكن الحماية لتتخلّى عن مساعدتهم، حيث كانت تسعى وبشكل مطلق إلى الحفاظ على الأدوات والآليات الإدارية المالية داخل المدن، إضافة إلى حماية مصالح النخب الحضرية الموجودة ما قبل 1912 لتظل جميع الأدوار الاستراتيجية في الحياة الحضرية في حوزة العائلات التقليدية (عقاد 1962).

كما خصصت الإقامة العامة سنة 1919 حصة مهمة لأعيان المدن في تسيير الشؤون العامة، وعملت على إحداث فروع خاصة بالساكنة المحلية مرتبطة بالغرف الفلاحية والصناعية والتجارية، التي شكلت بدورها فضاء جديدا للتشاور والتعاون، حيث كان الهدف من إحداثها تأسيس توازن ما بين تمثيلية المغاربة وتمثيلية المستوطنين، عكس ما كان في بداية عمر الحماية الفرنسية على المغرب، حيث كانت الغرف بكل أصنافها محتكرة من قبل الفرنسيين المقيمين في المغرب. (عبد العزيز بن عبد الله 2000)

ركزت الإقامة العامة عند وضعها للسياسة الأهلية على كسب تعاطف الساكنة مع المسألة الفرنسية، فكان ليوطي يؤكد بشكل مستمر على أهمية المحافظة على الدواعي التي تربط الساكنة المحلية بمعتقداتهم وأعرافهم وتقاليدهم، وإشراكهم في تدبير الشأن الاقتصادي والثقافي والروحي، واستبعاد إخضاعهم عنوة لثقافة دخيلة. وقد رأى أنه من مصلحة فرنسا، إدماج المغاربة وإشراكهم في الأمور التي تخص مصلحة بلدهم، لأنهم واعون جدا بالمسائل التي تخصهم، ويدركون جيدا مدى التهميش الذي قد يطالهم في حالة استبعادهم عن تدبير شؤونهم، ولذلك رأى ليوطي من الأهمية بمكان استقطاب المغاربة وتعليمهم اللغة الفرنسية داخل المدارس المحدثّة لأجل إنتاج فئة قادرة على التعاون مع الفرنسيين (الوزاني، 1994). والجدير بالذكر أن ليوطي حرص ليوطي في إطار تنزيل سياسته الأهلية، الرامية إلى كسب طمأنينة المغاربة اتجاه نوايا الوجود الفرنسي بالمغرب، على منح عناية خاصة بوضعية المراقبين المدنيين، باعتبار حساسية أدوارهم؛ التي تجاوزت بالأکید مهام مراقبة القضاء والإدارة الأهلية إلى التسيير الحقيقي للبلاد، وقد عبر عن ذلك في رسالة بعث بها إلى وزارة الشؤون الخارجية بتاريخ 31 أكتوبر 1917، حيث قال إن دورهم يتعلق بتنسيق وتنزيل كل التعليمات المتعلقة بالأشغال العمومية والاستيطان وغيرها من الأمور الواقعة داخل مجال اختصاصاتهم، كما اعتبرهم ممثلي الحكومة الفرنسية المكلفين بملاءمة الحكومة المحمية تدريجيا مع الأشكال الحضارية الحديثة.

لم يقتصر ليوطي في سعيه لكسب ثقة الأعيان، الذين يرغب في التعاون معهم على آليات العمل السياسي، وإنما أرفقه بعمل اجتماعي مهم أساسه تخصيص تكوين ملائم لأبناء هذه النخب من أجل تأهيلها فيما بعد لإعادة إنتاج مؤسسة المخزن، فوضع قيد التطبيق مخطط التعليم كمساند فعلي لعملية التوغل العسكري والسياسي الفرنسي داخل الأوساط المغربية.

وقد استند مخططة هذا على توفير تعليم شعبي على أساس مهني، وتعليم أولي لأطفال البورجوازية وتعليم عالي للنخبة الاجتماعية، يوظفه أستاذة فرنسيون، وتسانده وتحفزه العائلات ذات الطابع التقليدي. ومن شأن هذا المخطط كذلك؛ إتاحة الفرصة للمتفوقين لولوج مسار المهن الحرة وتحصيل أحد وظائف الدولة، إضافة إلى تمكين المتعلمين من تعلم اللغة الفرنسية والمحافظة على لغتهم، في إطار من الاحترام التام لجميع عاداتهم وتقاليدهم.

كان ليوطي يعي أهمية إدراج العناية بالمصالح الاقتصادية للنخبة المخزنية بمثابة عنصر رئيس في سياسته اتجاههم، باعتبارهم أثرياء مضاربون يسعون باستمرار إلى تنمية إمكاناتهم الاقتصادية، لذلك فتح لهم باب الاستثمار ليضعوا فيه رؤوس أموالهم، وعمد على تحفيزهم للمشاركة الفعالة في الحياة الاقتصادية من أجل جني المكاسب المتعلقة بها، وخصص لهم نصيبا محددا داخل المشاريع المعدة من قبل الإقامة العامة، وشجع كبار التجار الفاسيين على الانتشار في القنيطرة وتشيد حي للأهالي وبناء الفنادق. كما أن السلطات المحلية كانت تشجع الأثرياء المغاربة على امتلاك تجزيئات في المدن الجديدة المجاورة للمدينة، دار الديبيغ في فاس وكيليز في مراكش، وبناء منازل استثمارية، مع إدراج عدد من المغاربة من حين لآخر في العمليات الاقتصادية التي تبادر إليها الحماية وتتحمّل تمويلها، فدخل أربع مغاربة إلى مجلس إدارة الوكالة الشريفة للفوسفاط، كان في طليعة الشؤون الكبرى التي لامسها الساكنة المحلية أمثال، محمد المرنيسي، الحاج محمد بوهلال، محمد بن عبد السلام لحلو، عبد الرحمان الواد بن جلول، وهي مبادرة جد مهمة، إذ أن دلالتها لا تبدو مجرد استحضار لمبدأ الشراكة على هذا المستوى، حيث إن الهدف من هذا القرار كان إشراكهم في تسيير مؤسسة جد عصرية، أي إن الأمر يتعلق بجعل المغاربة المقربين يستوعبون الشكل المعاصر للاستثمار. (القادري، 2001)

فيبدو أن مشروع ليوطي كان يهدف إلى تحويل طبقة الأعيان التي صمدت في المغرب منذ عدة قرون إلى برجوازية حديثة، وتحويل جماعة الزعماء البدويين الصغار إلى طبقة النبلاء، وتحويل القواد الكبار المعتادون على الجمع بين صفة الأعيان وحمل السلاح إلى فئة من الملاكيين الكبار، هذا الهدف الذي كان يبدو بسيطاً لكنه يتسم بقدر كبير من المثالية بحيث يمكن اعتباره تغيراً اجتماعياً حقيقياً. (غلاب، 1991)

لم يستطع ليوطي تجاوز مجموع الإكراهات التي واجهت التزامه بقواعد التعاون والشراكة التي حددها سلفاً مع أعيان المخزن؛ حيث احتكرت الأوساط الاستعمارية المصالح الاقتصادية في المغرب، ورفضت مشاركة النخب المغربية لمجالاتها، فضغطت على إقامة ليوطي لمنع هذه أعيان المغرب من ولوج عدد من الامتيازات منها:

- حرمان المغاربة من الاستقرار في المدينة الجديدة، رغم السماح لهم بالاستثمار في العقار الاستعماري، فعلى سبيل المثال كان الأعيان المغاربة يمنعون من الاستقرار في كيليز مراكش، أما في فاس فقد منعت حركة الهجرة من المدينة القديمة إلى المدينة الجديدة، التي بدأت في وقت مبكر من قبل الأعيان في اتجاه دار الديببغ إلى غاية بداية العشرينات من القرن الماضي. (صميلي، 1997).
 - أما المانع الثاني: فتجلى في منع أثرياء المغرب من اقتحام المجالات الاقتصادية ذات الطابع الاستعماري؛ فعلى سبيل المثال تم تقسيم بورصة الدار البيضاء إلى شبكتين، وتم تحديد أولوياتهما بشكل منفصل على أساس الاختلاف اللغوي.
 - في حين شمل الإقصاء الثالث استفادة هذه النخب من التجزئيات العقارية الاستعمارية، التي وضعت من قبل لإقامة العامة للاستغلال الشخصي المؤقت عن طريق الكراء فحرم أعيان المغرب من المشاركة في المزايا الخاص بها.
- وهو ما وضع ليوطي في وضع محرج أمام نخب المخزن، فبدت دعوته إلى التعاون الاقتصادي مجرد ادعاءات كاذبة لاستغلال إمكانياتهم، فمثلاً حينما وضع عمر التازي ترشحه للمزاد العلني الخاص بتجزئيات المخصصة للكراء براس الماء بفاس سنة 1918، عقدت إدارة الحماية اجتماعاً مع مفوضي المستوطنين، حيث صرح من خلاله أحد ممثليه المدعو مالي (Mali) بشكل واضح: "إذا كان بإمكان الساكنة المحلية الحضور لمنافسة الأوروبيين حول هذه التجزئيات المعدة للاستيطان، فيمكن القول بعدم وجود استعمار في المغرب".⁵

أعطت سياسة الشراكة التي تبناها ليوطي اتجاه القواد الكبار وكبار موظفي المخزن، الذين احتشدوا للمسألة الفرنسية، نتائج جد مرضية بالنسبة لحكومة باريس، فتمكنت الحماية من التوغل في المناطق الأكثر صعوبة في المغرب بفضل التحالفات التي استطاع ليوطي نسجها مع هذه العناصر، ورغم الظروف الصعبة التي مر منها المتربول خلال مرحلة الحرب العالمية الأولى، لم يتوقف توسع النفوذ الفرنسي رغم ما ميز هذه الفترة من تقليص للإمكانات المسخرة للإقامة الفرنسية في المغرب، وذلك لتعاون الأعيان المغاربة مع السلطات الفرنسية، حيث قدموا لها أهم الخدمات في مناطق كانت التهدة والمعارك فيها لا تنتهي، وهكذا عوضت قوات القبائل الكتائب الفرنسية في القضاء على حركة أحمد الهبيبة وفي بسط هيمنتها في الجنوب، في مرحلة كانت فيها فرنسا في أمس الحاجة إلى جميع قواتها لأجل كسب معركتها مع ألمانيا.

استطاع ليوطي بفضل استراتيجياته في تدبير السياسة الأهلية، الصمود أمام التقاليد الاستعمارية، والحفاظ على الفارق بين ممارسة الحماية والإدارة المباشرة، مما أكسبه هبة قوية داخل الوسط المخزني، فعزى نجاح تجربته في المغرب، إلى جدوى سياسته الأهلية التي تروم إشراك المغاربة في تسيير أمورهم الداخلية واحترام السلطان رمز سيادتهم، وقد صرح بذلك في نهاية مهامه بعدما قضى بالمغرب حوالي 13 سنة، قائلاً: "نجاحنا في احتلال وتهدة هذه البلاد الشاسعة المقاتلة والغيورة على أوطانها والمنغلقة لحدود اليوم عن أي توغل أوروبي، يرجع فقط لأننا لم نتدخل أبداً كبديل عن السلطان". (RICHARD, 1936, Bouchta et Zora EL BAGHDADI, Christian).

ظلت الحماية الفرنسية وفية لنهج ليوطي نظراً لنجاحه المثير في إدماج النخب المخزنية في دائرة الإقامة العامة، محافظة على التزام مبدأ أهمية حماية المؤسسات التقليدية في المغرب، وهو ما تأكد من سياسة خلفه في إدارة مؤسسة الحماية، إذ اعتبروا أن عصنة المؤسسات المغربية وتحديثها، لم يكن نتيجة احترام بعض البنيات التقليدية فقط، وإنما لأن إصلاحات ليوطي كانت مستوحاة من تقاليد المؤسسة المخزنية.

خاتمة

استندت إدارة الحماية لكسب شرعية تدخلها في المغرب على التفويض السلطاني، الذي مُنح إليها بموجب معاهدة فاس في 30 مارس 1912، فقدمت نفسها كشريك يبتغي مساعدة السلطان الشريف على تثبيت سلطته والحفاظ على مؤسسته التقليدية وإنشاء النظام والأمن داخل بلاده، لكن سرعان ما سُكِّش نوايا النظام الفرنسي الجديد في احتكار السلطة، وإدخال التغييرات الجذرية على تشكيلة المخزن وفق تصورها الخاص، فصادرت حكم المولى عبد الحفيظ في 12 غشت 1912، تحت ذريعة عرقلة مشاريع فرنسا في المغرب، بعدم رغبته في التعاون مع مؤسسة الحماية تماشياً مع طبيعة النظام الجديد، كما أعفى الصدر الأعظم محمد المقرري حينها من مهامه، كتعبير من قبل إدارة الحماية عن نيّتها في إبعاد رموز المخزن القديم عن السلطة، لاسترضاء الساكنة المحلية، التي ربطت مسؤولية الفوضى الشاملة التي عمت البلاد، وفقدان المغرب لاستقلاله بخيانة هذه الشخصيات لمهمتها الدينية. أسست إدارة الحماية علاقتها بالمخزن وفق التزامات مؤسساتية لتدبير تداخل المهام بين الإقامة العامة والمخزن في ظل نظام الحماية، فأحدثت بذلك إدارة الشؤون الشريفة كحلقة وصل بين الإقامة العامة والقصر، لتأمين استمرارية ودية العلاقات بين الطرفين، واستخلاص مصادقة المخزن الشريف على مختلف اقتراحات المشاريع المقدمة من طرف المصالح الفرنسية. اتخذت الثورات القبلية، التي اندلعت بعد توقيع معاهدة الحماية، مظهر حملة وقائية لتجنب القبائل فقدان استقلالها والوقوع تحت رحمة الأجنبي الكافر، فسيطر أحمد الهبيبة على مراكش في 15 غشت 1912 وأعلن نفسه سلطاناً بتحالف معه كبار أعيان الجنوب، وهو ما شكل تهديداً خطيراً لمصير "التهدة" الفرنسية في المغرب، فكان

⁵ تجسدت مسألة عدم المساواة الاقتصادية بين الأوروبيين والأعيان المغاربة، على إثر وضع أملاك مخزنية ضخمة معدة لتسليمها للمستوطنات للإيجار الطويل الأمد سنة 1917، فمثلاً في منطقة راس الماء قرب فاس (ثلاثة آلاف وسبعون (3070) هكتار)، ومنطقة تاملات في جهة مراكش (7000 هكتار)، فكان من باب المساواة الاقتصادية اللجوء إلى المزاد العمومي، لكن التخوف من أن يكسب أحد المغاربة هذا المزا، جعل الإقامة العامة تتبنى نظام المزاد المنحصر المفتوح حصرياً للأوروبيين. أوردته

من الواجب على الإدارة الفرنسية التعجيل بتدخلها، ففرضت معطيات الطرفية الدولية وشراسة المقاومة على مؤسسة الحماية التراجع عن مخططاتها لتفكيك النظام السياسي التقليدي، وعودة الاستعانة بالنخب المحلية كدعم ثابت لفرض سيطرتها على القبائل المغربية، وهو ما يمكن اعتباره إعادة إحياء للتقاليد المخزنية، أو بتعبير آخر مخزنة نظام الحماية، وعلى هذا الأساس خصت الإقامة العامة هذه النخب بعناية كبيرة تجلت في تفادي تهميشها باعتماد الحكم المباشر وتخصيصها بالتوقير والاحترام، فاكثفت بذلك بحصر مهامها في وظيفة المراقبة لتجويد ممارسة هذه النخبة للسلطة.

References

- [1] Abraham LANITE. (2011). *Les conditions d'établissement du Traité de fez - TOME 1* La politique berbère du Protectorat français au Maroc (Tome 1) - (1912-1956). Paris : L'harmatan
- [2] Bouchta et Zora EL BAGHDADI, Christian RICHARD. (1936). *Le Pacha soldat, vie du Pacha Si Mohammed El Baghdadi*. Paris : La rose éditeur.
- [3] Hubert, Lyautey, (2012). *L'action colonial 1900-1914 Madagascar-Sud Oranais-Maroc*. Paris : éd. Paléo
- [4] Roger GRUNER. (1984). *Du Maroc traditionnel au Maroc moderne, le contrôle civil au Maroc 1912-1956*. Nouvelles éditions Latines.

- [1] محمد المعزوي. (1987). الكفاح المغربي المسلح في حلقات من 1900 إلى 1935 59. publisher not identified..
- [2] امحمد مالكي. (1994). الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي. مركز دراسات الوحدة العربية.
- [3] مصطفى نصر المسلاتي. (1986). الاستشراق السياسي في النصف الاول من القرن العشرين. دار اقرأ.
- [4] سيمير بوزويطة. (2007). الاحتلال العسكري الفرنسي للمغرب، دراسة في الاستراتيجية العسكرية، 1912-1934، المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير.
- [5] صلاح عقاد. (1962). المغرب العربي، الجزائر، تونس، المغرب الأقصى، دراسة في تاريخه الحديث وأحواله المعاصرة. مكتبة الأنجلو المصرية.
- [6] عبد العزيز بن عبد الله. (2000). الدار البيضاء عاصمة المغرب الاقتصادية منذ ألف عام. أنفا عبر العصور. دار نشر المعرفة
- [7] محمد حسن الوزاني. (1994). الحماية جنائية على الأمة، المغرب نموذجا، دراسات وتأملات، ج.8. مؤسسة محمد حسن الوزاني
- [8] أبو بكر القادري. (2001). سيرة ذاتية في حوارات صحفية. الرباط مطبعة النجاح الجديدة.
- [9] عبد الكريم غلاب. (1991). الماهدون، خالدون. الرباط. مطبعة النجاح
- [10] صميلي حسن. (1997). الشاوية التاريخ والمجال، لجنة الشاوية كلية الآداب والعلوم الإنسانية بن مسيك.